«الإصلاح آيل للسقوط»

مسيرة إسقاط الحصانة التي ظل يخطط ويرتب لها حزب الإصلاح اسابيع عدة وحدد موعداً لها يوم الثلاثاء الماضي، قوبلت باستهجان كبير من قبل جميع المواطنين، بل أيضاً كانت محل إدانة من قبل مختلف الأحزاب والمنظمات المدنية، لأن المسيرة لم تحمل دافعاً وطنياً، بقدر ما كانت مجرد انفعال سياسي فوضوي أقرب الى التمرد كونها تجاوزت استحقاقات المرحلة الوفاقية والتزاماتها

محمد علي عناش

المسيرة التي شارك فيها الاصلاحيون من جميع المحافظات فشلت بكل المقاييس الشعبية والسياسية والتنظيمية وتهاوت أمام الحشود الكبيرة للمؤتمريين والمستقلين الذين تدافعوا من أمانة العاصمة وضواحيها الى ميدان السبعين ليقولوا كفى عبثاً بأمن الوطن واستقراره .. كفى تأزيماً للوضع .. كفى تناقضاً ومراوغة سياسية.

حقيقةً أن المشهد يوم الثلاثاء رسم صورتين في آن معاً، صورة مشوهة وسلبية لحزب الاصلاح لإصراره على المضي في هذا النهج الفوضوي وممارسة هذا السلوك السياسي بكل ما فيه من فوضى وتناقض وتضليل.. وصورة إيجابية مشرقة للمؤتمر الشعبي العام وجموع المستقلين الذين احتشدوا من أجل غاية نبيلة وقيمة وطنية كبيرة.

كما أن المشهد جسد أهمية وضرورة المؤتمر الشعبي العام في الساحة السياسية والوطنية، محفزاً القوى الحية في هذا الوطن كي تقف الى جانبه كتنظيم سياسي فاعل ومؤثر في الساحة، للمحافظة على أمن البلاد واستقرارها وحماية المشروع الديمقراطي من محاولات القوى الشمولية والمتطرفة، التي تهدف الى النيل منه واجهاضه بدءاً من الإخلال بالتوازن السياسي عبر إضعاف وتفكيك القوى السياسية وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام الذي يتعرض لأشد الممارسات العدوانية والهمجية التي تستهدف شل فاعليته ووجوده السياسي، عبر الاغتيالات والاستبعاد من الوظيفة العامة وشراء الولاءات وإثارة الخلافات الداخلية، الا أن المؤتمر ظل صامداً وقوياً ورقماً صعباً لا يمكن تجاوزه أو تهزه هذه الممارسات العدوانية، مجسداً في نفس الوقت سلوكاً سياسياً راقياً محافظاً على الأمن والاستقرار ومحترماً للتسوية السياسية وحالة الوفاق الوطني.

حيث لم ينجر لرد الفعل المماثل رغم أنه يمتلك كل إمكانات ذلك، الأمر الذي أكسبه المزيد من الاحترام والتعاطف والمزيد من الالتفاف الشعبي ليس فقط من أعضائه وكوادره بل أيضاً من المستقلين والكثير من أعضاء وكوادر الأحزاب الاخرى الذين باتوا يشعرون بالضرورة الوطنية التي يمثلها بقاء المؤتمر الشعبي العام في الساحة الوطنية كتنظيم فاعل ومتماسك.

أمام هذه الحشود المذهلة التي لم تكن في الحسبان، تراجع الإصلاح عن تنفيذ المسيرة وإكمالها، إلا أنه لم يتراجع عن قاموسه السياسي المعروف بمفرداته الهابطة، حيث لم تكن هذه الحشود في نظره سوى «بلاطجة المخلوع».

تُرى أي سخف سياسي هذا الذي مازال يحصل بهذا الشكل وبهذه اللغة؟ ويراد تمريره على الناس بكل سهولة، بعد أن وعى الناس وشبوا عن الطوق؟

بل أي نازلة مازالت تحل بالإصلاح، دون أن يفهم ويراجع نفسه الى الآن، ها هو مرة أخرى يسقط، وهاهو المؤتمر مرة أخرى يرتقي أكثر ويقترب من الشعب أكثر ويقترب أيضاً من الحقيقة والموضوعية والمصداقية، مهيئاً نفسه لصناعة ثورة حقيقية لإسقاط الاصلاح ليس فقط عبر الشارع السياسي، بل وعبر صناديق الانتخابات.

من المؤكد أن المؤتمر استوعب الدرس جيداً طوال فترة الأزمة، فلم يتجه نحو رد الفعل الانتقامي رغم حادثة النهدين ورغم كل الاستفزازات والاغتيالات والاقصاء الوظيفي، وإنما اتجه الى التجديد في أدواته التنظيمية وتقييم تجربته بإيجابياتها وسلبياتها.. واتجه الى التعاطي مع اللحظة بشكل جدي باعتبارها لحظة تغيير ولحظة بناء دولة المؤسسات والنظام والقانون، وما يحدثه المؤتمر من تجديد وتطوير في أدواته ووسائله الإعلامية، يعتبر بحق ثورة إعلامية على مستوى الالتزام الاخلاقي بقيم المهنة، وعلى مستوى الأداء الراقي في التعاطي مع قضايا الوطن الجوهرية واستحقاقات المرحلة الوفاقية.

بينما الاصلاح مايزال بنفس الأدوات ونفس الخطاب السياسي ونفس الارشيف الاعلامي، ظناً منه أنها مازالت تفعل فعلها في تضليل الناس والتأثير في قناعاتهم، وأنها سوف تظل تحجب الحقائق وتواري الجرائم والفضائح التي تُرتكب باسم الثورة.

اشكالية الاصلاح أنه الى الآن لم يفهم بعد أن مشروع التغيير هو في الأساس مشروع أخلاقي، مرتكزاته الرئيسية احترام الحقيقة والصدق والموضوعية وعدم التناقض في الاقوال والافعال..

لذا ظل ومايزال يمارس دوراً مزدوجاً في خطاباته وفعالياته ومواقفه، ففي حين هو عملياً أصبح حزباً حاكماً وتحت يديه أهم الوزارات والمصالح والهيئات، نراه يمارس دور الحزب المعارض، ليس تجاه سياسات وبرامج الحكومة وإخفاقاتها وتجاوزاتها، وإنما تجاه أفراد من باب التتويه والتأزيم والإرباك والمماطلة في تنفيذ المبادرة الخليجية واستحقاقاتها المرحلية.

وفي حين مايزال يتكلم عن مشروع التغيير والمواطنة المتساوية والنظام والقانون ومحاربة الفساد، نراه يمارس النقيض تماماً في الوزارات التي يديرها ويشرف عليها، وإذا ما قمنا بإحصاء وتتبع المخالفات والتجاوزات والانتهاكات التي حصلت في هذه الوزارات خلال عشرة أشهر من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، سنجدها مهولة وغير معقولة.. ويكفي المئات من التعيينات والتوظيف الحزبي، والمئات من حالات الاقصاء والاستبعاد الوظيفي على أساس حزبي.. ويكفي أن استمارة التجنيد في بعض أجهزة وزارة الداخلية أصبحت تُستخرج من مقرات الاصلاح.

أي حوار؟!

أسامة الشرعبي

التسوية التي جاءت بها المبادرة الخليجية للازمة اليمنية تاريخية ،وكان يفترض منذ التوقيع عليها في نوفمبر العام الماضي ٢٠١١م ان تكون قد حققت الكثير في عملية تنفيذها طبقاً لآليتها التنفيذية المزمنة على مختلف الاصعدة الامنية والاقتصادية والسياسية، الا ان الواقع يؤكد خلاف ذلك ٠٠ فالمواطن اليمني لم يلمس أي تحسن في وضعه الامني والمعيشي.. صحيح ان هناك حكومة تم تشكيلها لكن لا تقوم بمهامها ووظائفها كحكومة وفاق وطني وفقاً لما هو منصوص عليه في المبادرة الخليجية، مبتعدة عن الواجبات المناطة بها والمرتبط انجازها باستحقاقات متطلبات المرحلة الانتقالية بدلاً من المماحكات والمكايدات وتسجيل المواقف وتصفية الحسابات، منتقلة بالازمة الى ساحة مجلس الوزراء لتصبح جزءاً منها، في حين- وكما هو منصوص بالمبادرة الخليجية- المطلوب ان تكون طرفاً رئيسياً في الحل وانجاز التسوية السياسية واخراج اليمن من وضعه المأزوم ليواصل مسيرة نهوضه وبنائه وازدهاره .

لقد أُهدر الوقت.. والفوضى مازالت ضاربة اطنابها في هذا البلد.. وامنه واستقراره لم يُستَعد.. والطرقات تقطع ومنشآت الكهرباء تضرب والقتل والتخريب والارهاب يزداد والطمأنينة تفقد والمخاوف تتضخم والقلق يتعاظم تجاه القادم.. في ظل هذا كله واحزاب المشترك منشغلة بخلط الاوراق وتدوير الزوايا وخوض المعارك الدنكشوتية أما حزب «الاصلاح» المتطرف يخوض معركة للانقضاض على السلطة في اتجاهات ومستويات مختلفة ومتعددة مع الحوثيين والحراكيين وحتى مع حلفاء في المشترك، ساعياً عبر التحريض وتنظيم المظاهرات الاستفزازية والتهديد بالاغتيالات وسفك الدماء، محاولاً اعادتنا الى المربع الاول ونقطة البداية والى الاوضاع التي كنا عليها في العام الماضي، وكل هذا يتعارض مع المبادرة الخليجية ومع جهود الاشقاء والاصدقاء الهادفة الى إخراج اليمن من ازمته.. ولا ندري اي حوار يجري التحضير له وما الذي سيكون عليه حوار كهذا مع وجود التحديات المفتعلة، لكن الجدية ايضاً امام التسوية والمبادرة والحوار ..فالتطمينات بالحديث عن النجاحات لا تكفي لخلق التفاؤل، ذلك ان الشعب اليمني يريد واقعاً يلمسه وحياة آمنة مستقرة يعيشها.

الإصـــلاح لا يحتـــــرم حرية المذاهب

اذا استرجعنا ما طرحه الحوثي وليس ما طرح عنه خلال حروب صعدة فسنجد أنه تعاطى مع ما كانت قضية في فترات ومراحل تاريخية ولم تعد قضية في ظل الصراعات المتطورة وهي «آل البيت» التي كانت تفهم أو يمارس فهمها على أنها الهاشمية والإمامية.

محمد الاشموري

ربما العنوان أو القضية الأهم التي تعاطاها الحوثي هي «المذهب الزيدي»، لأن المذهب الزيدي أو الشافعي هو واقع اليمن وبمثابة قضايا في هذا الواقع.

الحوثي وخلال ستة حروب فشل في إقناع أتباع المذهب الزيدي بأن مذهبهم هو المستهدف من خلال تلك الحروب خاصة والنظام بمجمله لا مصلحة له في استهداف مذهب لم يرتكز على مشروعية مذهبية أو بإسناد مذهب والتداخل بالاخوان «الاصلاح» أو تموضع اللواء علي محسن في إطار أو من خلال النظام لم يكن يقنع بمثل ذلك الطرح.

مع بدء اتضاح ملامح محطة ٢٠١١م وأنها محطة الاخوان لإيصالهم للحكم فاستهداف المذهب الزيدي باتت تلمس بل بات مستفزاً تلقائياً وفي مناطق كثيرة بعيدة من صعدة، وذلك ما سهل انتشار وتوسع الحوثية فكراً خلال عام، بما لم يحدث خلال سبعة أعوام وست حروب.

الاصـــلاح وراء تزايـــد انتشار الحوثية

إذا تصورنا صراع وحروب مذاهب بعيداً عن الأنظمة كخيارات وسياسات ومواقف سياسية فانتصار الثورة الاسلامية الايرانية حول هذه الصراعات الى ثنائية قطبية بأي عنوان عام كالسنة والشيعة ودون تفكيك وتفصيل هو الأهم في حالة اليمن.

المذهب الزيدي أو المذهب الشافعي من هذه الفرضية قد يقف مع الطرف الذي يقف معه أو يستخدم الصراع لصالحه فيما لن يصل الى موقف مع الطرف الذي يريد يبلعه الا إذعان الاضطرار حين يكون الانهزام الأمر الواقع.

لا أعتقد أن ايران بريئة ايضاً من تأجيج الفتنة المذهبية فقد وقفت مع الحوثي سياسياً وإعلامياً الى مستوى من التدخل في الشأن الداخلي اليمني وقد يكون لها حضور أو محاولة تأثير لنشر مذهبها في اليمن ولكن الفيصل هو ما يحس به اليمنيون إن كان الخطر القادم هو من إيران أم من الطرف الآخر؟

منذ توقيع اتفاق الصلح بين الجمهوريين والملكيين فعلاقة الشقيقة السعودية ظلت ذاتها مع النظام في عدن والتوترات مع النظام في صنعاء كانت ذروتها فترة الحمدي.

وعند تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م بدأت مرحلة جديدة ومثلث، وكان الأساس الذي أرسي من خلاله الوصول لاتفاق ترسيم الحدود ٢٠٠٠م هو أن مصلحة اليمن هي في علاقات سياسية استراتيجية أو شبه استراتيجية مع الشقيقة السعودية ودول مجلس التعاون فوق المسألة المذهبية.

إذا انتقلنا من فرضية الحروب المذهبية الى واقع ممارستها كصراعات انظمة فأي نظام سياسي واقعي في اليمن سيقف مع محيطه كأنظمة شقيقة والسير في عكس ذلك هو بمثابة انتحار.

امريكا تتعامل مع مصالحها ولاتهتم بمشاكل اليمن الشائكة

ولذلك فإنه من السهل على الإصلاح إخراج مظاهرة شعارها يقول: «ثورتنا ثورة اخوان لا حوثية ولا إيران».

ما يسير فيه الحوثي من تطرف أو مواقف متطرفة ضد السعودية أو غيرها فليس أتباع المذهب الزيدي معه، وبالتالي هم يدافعون عن مذهب وضد ابتلاعه وليسوا ضد طرف في صراع سياسي بالمنطقة.

حالة الشيعة في البحرين غير موجودة ولا يحس بها في اليمن وعلاقة أتباع المذهب الزيدي بالنظام ليست ذات العلاقة بين الشيعة والنظام في البحرين وذلك ما يربط بإيران كأنما الاصلاح يريد التأكيد أنه من ضغط ودفع النظام والرئيس السابق الى حروب صعدة من خلال المجاهرة بالضغط على الرئيس عبدربه منصور هادي ليمارس الحرب على الحوثية، فما الذي تغير منذ آخر حروب صعدة وطرحهم أنها مشكلة فكر ولا تحل الا حلاً سياسياً.

عندما وصل الاخوان في مصر الى الحكم فالمشكلة التي تحتاج لمعالجات هو تأثيرها على المسيحيين ورد فعلهم.

إذا في إطار الحريات بأمريكا احترام حرية الاديان فالاخوان «الاصلاح» في اليمن طرف لا يحترم مذاهب أخرى غير مذهبه ولا يحترم حرية مذاهب.

الحوثي وإن ظل يمارس ما هو من التطرف سياسياً ضمن وضع أنه بعيد عن الحكم فيما الاصلاح شريك ويتصرف على أنه بات الحكم والنظام.

أمريكا تعالج أوضاعها وتتعامل مع مصالحها حين محطة الجهاد في افغانستان أو محطة ٢٠١١م وهي لا تهتم بما يحدثه ذلك من مشاكل شائكة ومعقدة في بلد كاليمن!